

الوسائل غير القضائية لحسم المنازعات الكمركية
دراسة مقارنة

www.ketab.ir

علي حامد قاسم الساعدي
ماجستير قانون عام
٢٠٢١م

سرشناسه : ساعدي، علي، ١٩٨٣-م.
 عنوان قرار دادی : عراق. قوانين و احكام
 Iraq. Laws, etc
 عنوان و نام پديدآور : الوسايل غيرالقضائية لحسم المنازعات الكمركية: دراسة مقارنة/ علي حامد قاسم الساعدي.
 مشخصات نشر : قم: دارالمحبين، ١٤٤٢ ق.= ٢٠٢١ م.= ١٤٠٠.
 مشخصات ظاهري : ٢٧٨ ص.
 شابک : ٩٧٨-٦٠٠-١٣١-١٨٢-٦
 وضعيت فهرست نویسی : فيبا
 يادداشت : عربي.
 يادداشت : كتابنامه: ص. ٢٤١ - ٢٤٨: همجين به صورت زيرنويس.
 موضوع : كمرک -- قوانين و مقررات -- عراق
 موضوع : Iraq -- Law and legislation -- Customs administration
 رده بندي كنگره : KMJ٣٦٣٨
 رده بندي ديوي : ٣٤٣/٥٦٧٠٥٦٠٢٦٣
 شماره كتابشناسي ملي : ٧٦٠٤٠٨٣
 وضعيت ركورد : فيبا



دار المحبين ((للطباعة والنشر))

هاتف: ٩٨ ٢٥٣٧٧٣٣٠ + تقال: ٩٨ ٩١٢ ١٥٢ ٠٨٣٥ +

Email: Mohebin_pub@yahoo.com

عنوان الكتاب:	الوسائل غير القضائية لحسم المنازعات الكمركية دراسة مقارنة
تأليف:	علي حامد قاسم الساعدي
الناشر:	دار المحبين ((للطباعة و النشر))
العدد:	٣٥
المطبعة:	سرمدی
الطبعة:	الأولى
سنة الطبع:	٢٠٢١ م / ١٤٤٢ هـ
رقم الايداع الدولي:	٩٧٨-٦٠٠-١٣١-١٨٢-٦

جميع حقوق الطبع محفوظة

لايجوز نسخ أو استعمال أي جزء من هذا الكتاب في أي شكل من الأشكال أو بأي وسيلة من الوسائل سواء التصويرية أم الإلكترونية أم الميكانيكية بما في ذلك النسخ الضوئوغرافي أو التسجيل على أشرطة أو سواها و حفظ المعلومات واسترجاعها-دون إذن خطي من الناشر

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين
أبي الزهراء محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين..

أما بعد..

إنّ الوسائل الغير قضائية تعد من الوسائل المهمة، لما لها من دور واسع وقدرة في حسم مختلف النزاعات ومن ضمنها المنازعات الكمركية، التي تنشأ بين إدارة الكمارك والشخص المخالف أو المكلف، فهي لها أثر كبير في المجال الاقتصادي، وأنّ أغلب الدول تلجئ لهذه الوسائل مهما اختلفت أنظمتها وتغيّرت فلسفتها، إذ أصبحت الوسائل غير القضائية لحل المنازعات بشكل عام والمنازعات الكمركية بشكل خاص من الحلول الناجحة والتي لاقت اهتماماً كبيراً من الفقهاء بفرض أسلوبها الحيادي والنزيه في حلّ المنازعات وبأوقاتها المناسبة، وكذلك للمهولة إجراءاتها في حلّ المنازعات قبل الوصول إلى القضاء المختصّ الذي تتسم إجراءاته بالصعوبة والتعقيد، لذا أصبح الأطراف يفضلون تلك الوسائل ويلجئون إليها.

شكّلت الحقوق والرسوم الكمركية مصدراً مالياً هاماً للخزينة العامة للدول، وينسب معينة تنصّ عليها التشريعات، وخصوصاً دول المقارنة وتؤخذ هذه النسب نتيجة حصول الجرائم الكمركية، إذ أنّ دفع هذه الحقوق والرسوم يشكل نزيف موارد الدولة الأمر الذي دفع التشريعات إلى اللجوء إلى الوسائل البديلة.

وقد وكلّ المشرّع مهمة الكشف عن التهرب من الضريبة الكمركية، والموانع والقيود الكمركية لإدارة الكمارك، وهذا ما قد يثير النزاعات بين إدارة الكمارك والأشخاص المعنيين والتي تكون أحياناً نزاعات بسيطة يتمّ تسويتها ودياً دون اللجوء إلى القضاء،

وذلك عن طريق الوسائل الإدارية المتمثلة بالاعتراض على القرار الكمركي أمام هيئات الاعتراض، والمصالحة الكمركية والتحكيم، كما يمكن أن تكون هذه النزاعات معقدة مما يستدعي الأمر إشارة إلى الطابع الجزائي الذي يكون هو الغالب في المنازعات الكمركية. والشيء الذي نلاحظه أن المنازعات الكمركية ذات الطابع الجزائي هي التي تحتل الصدارة وينسب عالية.

وفي هذا الصدد لابد أن نشير إلى أن الجريمة الكمركية هي على الرغم من أن لها أهمية بالغة إلا أنه لا تزال غامضة لدى أغلب المختصين بالشأن القانوني.

ولعل الأسباب التي دعنتني إلى اختيار هذا الموضوع كانت كثيرة، أهمها القيام بدراسة منفردة وجامعة تكون مخصصة بجميع الوسائل غير القضائية لحسم المنازعات الكمركية، وإحساسي الأكيد بأهمية هذا الموضوع وفائدته في أهم مجال من مجالات الواردات التي تنعش خزينة الدولة، لذلك حاولت جاهداً إعطاء هذا الموضوع حقه متحملاً عناء التعب والصعاب التي واجهتني فيه، وهي كثيرة بحيث لا تستطيع وريقات قليلة الإحاطة بتلك الأسباب، ولكون الموضوع نفسه يحتاج إلى متابعة دقيقة، ودراسة مستقصية للوغول في جوانبه المتشعبة أحياناً، والمتشابكة أحياناً كثيرة.

ولا أريد الاستطراد أكثر في عرض الموضوع وجوانبه المختلفة، فالدراسة هذه كفيلة بذلك، بقدر ما أردت تبيان أهميته وأصالته من جهة، وعرض بعض الصعاب التي واجهتني من جهة ثانية.